

ورقة موقف

حرية الرأي والتعبير في الأردن: إطار أساسي لحماية حقوق المجتمع المدني

مركز الفينيق للدارسات الاقتصادية والمعلوماتية

استنتاجات الورقة

- يظهر بوضوح من خلال تحليل التوصيات ذات الصلة بحرية الرأي والتعبير في الاستعراض الدوري الشامل لحقوق الانسان (الرابع)، أن هناك حاجة ملحة لإصلاح القوانين التي تقيد حرية التعبير في الأردن. إن إلغاء أو تعديل مواد قانونية معينة، مثل تلك الموجودة في قانون الجرائم الإلكترونية، يعد خطوة أساسية لضمان أن تكون التشريعات الوطنية متوافقة مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان.
- يعتمد تحقيق الإصلاحات المطلوبة بشكل كبير على وجود إرادة سياسية قوية لدى الحكومة الأردنية. القبول بالتوصيات وحده لا يكفي؛ يجب أن يتبعه تنفيذ فعلي على الأرض، بما في ذلك اتخاذ إجراءات ملموسة لضمان حرية التعبير وحماية حقوق المجتمع المدني.
- يلعب المجتمع الدولي دورًا حاسمًا في دعم حرية التعبير في الأردن من خلال تقديم الدعم الفني والمراقبة المستمرة لمدى التزام الحكومة الأردنية بالتوصيات التي قبلتها. هذا الدور يعزز من الضغط الدولي على الحكومة لتنفيذ الإصلاحات المطلوبة.
- إن منظمات المجتمع المدني والصحفيين والناشطين في الأردن هم الفاعلون الرئيسيون في الدفاع عن حرية التعبير. تعزيز قدراتهم من خلال التدريب، التحالفات، وحملات المناصرة يعد ضروريًا لمواجهة التحديات القانونية والاجتماعية التي تحد من ممارسة حرية التعبير.
- لضمان فعالية الإصلاحات، يجب على الحكومة الأردنية تبني نهج شفاف وشامل في صياغة وتنفيذ السياسات المتعلقة بحرية التعبير. إشراك المجتمع المدني في هذا الحوار يضمن أن تكون السياسات عادلة.

- بالرغم من التقدم الذي يمكن تحقيقه من خلال تنفيذ التوصيات، فإن التحديات المستقبلية تظل قائمة. هذه التحديات تشمل مقاومة داخلية للإصلاحات الجوهرية والضغط المستمر على حرية الصحافة والتعبير. لذا، فإن العمل المستمر من قبل جميع الأطراف المعنية ضروري لضمان حماية وتعزيز حرية التعبير في الأردن.

مقدمة

حرية التعبير ليست مجرد حق فردي، بل هي أيضاً أداة حيوية للمجتمع المدني للمشاركة في النقاش العام، والدفاع عن الحقوق، ودعم الشفافية والمساءلة. بدون هذه الحرية، يصعب على المجتمع المدني أداء دوره في مراقبة الحكومة والمساهمة في تطوير السياسات العامة. تُعد حرية التعبير من الحقوق الأساسية التي تشكل حجر الأساس للمجتمعات الديمقراطية، حيث تتيح للأفراد والجماعات القدرة على التعبير عن آرائهم ومشاعرهم دون خوف من الانتقام. في الأردن، تعتبر حرية التعبير جزءاً لا يتجزأ من حقوق الإنسان ومن مقومات المجتمع المدني النشط. ومع ذلك، يواجه هذا الحق تحديات وضغوطاً متزايدة، وهو ما يثير القلق حول حالة الحريات المدنية وحقوق المجتمع المدني في البلاد.

السياق الحالي لحرية التعبير في الأردن

يتضمن الدستور الأردني حرية التعبير كحق أساسي، وتتص المادة 15 منه على أن "الدولة تكفل حرية الرأي، ولكل أردني أن يعرب بحرية عن رأيه". ومع ذلك، توجد قيود على ممارسة هذا الحق، تأتي في شكل تشريعات وقوانين قد تقيد أو تحد من قدرة الأفراد على التعبير بحرية. تشمل هذه القوانين قانون المطبوعات والنشر، قانون الجرائم الإلكترونية، وقانون الاجتماعات العامة، وكلها تحتوي على أحكام قد تستخدم لتقييد حرية التعبير.

تمثل بعض التشريعات عقبات أمام حرية التعبير، حيث تنص على عقوبات جنائية ضد من ينتقدون الحكومة أو ينشرون معلومات تعتبرها السلطات ضارة بالأمن القومي. هذه القوانين غالباً ما تحتوي على عبارات غامضة وواسعة يمكن تفسيرها بطرق متعددة، مما يخلق بيئة من الخوف والرقابة الذاتية.

يلعب الإعلام دوراً حيوياً في دعم حرية التعبير، إلا أن الصحافة في الأردن تواجه تحديات مستمرة، بما في ذلك الرقابة، وحجب المواقع الإلكترونية، وضغوطات أخرى من قبل الحكومة. أدت هذه الضغوطات إلى تراجع حرية الإعلام في البلاد، مما يقوض من قدرة الصحفيين على أداء دورهم في نقل المعلومات وإثارة النقاش العام.

المجتمع الدولي وحرية التعبير

مثل الأردن في 25 كانون الثاني 2024 أمام مجلس حقوق الإنسان في الأمم المتحدة في جنيف، لاستعراض سجل حالة حقوق الإنسان. قام الأردن بقبول 204 توصيات، كان هناك ما يقارب 22 توصية موجهة على نحو خاص لتعزيز حرية التعبير في الأردن، وقد قبل الأردن معظم هذه التوصيات 16 توصية، وتحفظ على 6 منها، كما يظهر في الجدول رقم (1)

رقم التوصية	التوصية	الحالة
41-136	اعتماد تدابير لوضع حد لانتهاكات الحقوق المدنية، لا سيما حرية التعبير	تم قبولها
44-136	وضع استراتيجية وطنية فعالة لمكافحة الجرائم الإلكترونية مع ضمان حرية الكلام والتعبير	تم قبولها
45-126	اتخاذ مزيد من الخطوات لضمان اتساق قانون الجرائم الإلكترونية لعام 2023 وتنفيذه مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان وعدم تقويض الحق في التعبير	تم قبولها
46-136	استعراض التشريعات ذات الصلة لضمان توافق الحق في حرية التعبير	تم قبولها
47-136	تعزيز حرية التعبير في الأردن عن طريق إعادة تقييم التعديلات التي أدخلت مؤخرا على قانون الجرائم الإلكترونية لضمان توافق التشريعات مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان	تم قبولها
48-136	تتقيح المادتين 11 و23 من قانون الجرائم الإلكترونية لضمان حرية التعبير للصحفيين والعالمين في وسائل الإعلام ومستخدمي وسائل التواصل الاجتماعي	تم قبولها
49-136	مراجعة قانون الصحافة والمنشورات لضمان الإنفاذ الفعال للحق في حرية التعبير وحرية الصحافة	تم قبولها
51-136	تكثيف الجهود الرامية إلى مكافحة جميع أنواع القيود المفروضة على الحيز المدني ومنع تعرض الصحفيين والناشطين والمواطنين للمضايقة والتهديدات والاعتداءات بسبب تعبيرهم السلمي عن آرائهم	تم قبولها
53-136	ضمان الوصول غير المقيد إلى الانترنت، فضلا عن خصوصية الاتصالات عبر الانترنت، لجميع أفراد المجتمع والتدفق الآمن للمعلومات دون انتهاك حرية الرأي والتعبير	تم قبولها
54-136	ضمان حرية التعبير في الفضاء الإلكتروني وخارجه وفقا للالتزامات الدولي	تم قبولها
55-136	حماية حرية التعبير والصحافة، بما يشمل تنقيح القوانين التقييدية وضمان بيئة آمنة للصحفيين	تم قبولها
56-136	ضمان الممارسة الكاملة لحرية الرأي والتعبير للجميع، دون المساس بحق البلد في رصد أنشطة فير المشروعة والاحترار منها	تم قبولها
57-136	اتخاذ الخطوات اللازمة لضمان الحماية الكاملة للحق في حرية الرأي والتعبير وتكوين الجمعيات، وضمان بيئة آمنة وتمكينية للمجتمع المدني	تم قبولها
58-136	تيسير الظروف المواتية لمنظمات المجتمع المدني والصحفيين وغيرهم من العاملين في وسائل الإعلام للممارسة حقوقهم بحرية فيما يتصل بحرية الرأي والتعبير وتكوين الجمعيات والتجمع السلمي	تم قبولها
59-136	اتخاذ تدابير ملموسة لمنع التهديدات والاعتداءات والمضايقات التي تستهدف الصحفيين والجهات الفاعلة في المجتمع المدني والتحقيق في هذه الأفعال، وضمان ان تأخذ العدالة مجراها، ووضع حد للإفلات من العقاب	تم قبولها
38-137	ضمان حماية القوانين الوطنية للحق في حرية التعبير وتكوين الجمعيات والتجمع السلمي، بما يشمل تعديل القانون الجنائي الذي ينظم استخدام الانترنت	تم الإحاطة علما بها
39-137	حماية حرية التعبير عن طريق تنقيح قانون الجرائم الإلكترونية لجعله متوافقا مع الالتزامات الدولية للمملكة، بما في ذلك العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية	تم قبولها

تم الإحاطة علما بها	إصلاح قانون الجرائم الإلكترونية لعام 2023 من أجل عد تقييد حرية التعبير	40-137
تم الإحاطة علما بها	إلغاء المادتين 13 و14 من قانون الجرائم الإلكترونية	41-137
تم الإحاطة علما بها	تعديل القوانين التي تمنع الممارسة الحرة لحرية التعبير، لا سيما قانون مكافحة الجرائم الإلكترونية الصادر في عام 2023	42-137
تم الإحاطة علما بها	تعديل قانون منع الإرهاب وقانون الجرائم الإلكترونية من أجل إلغاء الأحكام التي تجرم التعبير	43-137
تم الإحاطة علما بها	ضمان وحماية الحق في حرية التعبير عن طريق تعديل جميع الأحكام التي تجرم الممارسة المشروعة لحرية التعبير، لا سيما في قانون العقوبات وقانون الصحافة والمطبوعات، وقانون منع الإرهاب، وقانون الجرائم الإلكترونية، وفقا للالتزامات المنصوص عليها في المادة 19 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية	44-137

يظهر من الجدول رقم (1)، ان الحكومة الأردنية قبلت غالبية التوصيات المتعلقة بتعزيز حرية التعبير، مثل اعتماد تدابير لمكافحة انتهاكات الحقوق المدنية وتعديل التشريعات ذات الصلة لضمان حرية التعبير، حيث ركزت العديد من التوصيات المقبولة على مراجعة وتنقيح القوانين الحالية، خاصة قانون الجرائم الإلكترونية وقانون الصحافة والمنشورات، لضمان توافقها مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان.

كما تضمنت التوصيات المقبولة تعزيز حماية الصحفيين والناشطين ومنظمات المجتمع المدني من التهديدات والمضايقات وضمان الوصول غير المقيد إلى الإنترنت. الا انه ظهر بشكل واضح التحفظ بشأن الإصلاحات القانونية الجوهرية مثل إلغاء مواد محددة من قانون الجرائم الإلكترونية وتعديل قوانين مكافحة الإرهاب وقانون العقوبات، وأي إلغاء أو تعديل لمواد قانونية تُجرم الممارسة المشروعة لحرية التعبير، مما يشير إلى تحفظ الأردن على إجراء تغييرات كبيرة في هذا الإطار.

التوصيات

يمثل التزام الحكومة الأردنية بتنفيذ التوصيات التي قبلتها في الاستعراض الدوري الشامل (UPR) خطوة مهمة نحو تعزيز حرية التعبير وحماية حقوق المجتمع المدني. ومع ذلك، يبقى التحدي الأكبر هو تحويل هذه الالتزامات إلى واقع ملموس من خلال إصلاحات قانونية جذرية وضمان بيئة آمنة وداعمة لحرية الرأي والتعبير. من خلال توجيه الجهود المشتركة بين المجتمع الدولي والمجتمع المدني والحكومة لتحقيق إصلاحات ملموسة تضمن احترام هذا الحق الأساسي.

توصيات للحكومة الأردنية:

- الالتزام بمراجعة وإصلاح القوانين التي تُقيّد حرية التعبير، مثل قانون الجرائم الإلكترونية وقانون الصحافة والمنشورات، لضمان توافقها مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان، وإلغاء المواد التي تُجرّم الممارسة المشروعة لحرية التعبير.
- ضمان بيئة آمنة للصحفيين والناشطين ومنظمات المجتمع المدني لممارسة عملهم دون خوف من المضايقات أو الانتقام، وذلك من خلال تعزيز آليات الحماية القانونية وضمان مساءلة المسؤولين عن الانتهاكات.
- تعزيز الشفافية في صياغة وتنفيذ السياسات المتعلقة بحرية التعبير، وضمان مشاركة المجتمع المدني في الحوار الوطني حول هذه القضايا لضمان سياسات عادلة ومنصفة.

توصيات للمجتمع الدولي:

- تعزيز الدعم الفني لمنظمات المجتمع المدني والصحفيين في الأردن لتطوير قدراتهم في الدفاع عن حقوقهم وممارسة حرية التعبير بشكل فعال، بما في ذلك التدريب على استخدام الأدوات القانونية والمناصرة.
- مراقبة وتقييم مدى التزام الحكومة الأردنية بتنفيذ التوصيات التي قبلتها، والإبلاغ عن أي تراجع أو انتهاكات جديدة لحرية التعبير.

توصيات للمجتمع المدني:

- العمل على تشكيل تحالفات وشبكات بين منظمات المجتمع المدني والصحفيين والناشطين لتعزيز الجهود المشتركة في الدفاع عن حرية التعبير ومواجهة التحديات القانونية والاجتماعية.
- تنظيم حملات توعية للجمهور حول أهمية حرية التعبير كحق أساسي وضروري لحماية حقوق الإنسان وتعزيز الديمقراطية، وتطوير حملات مناصرة حول القوانين المقيدة وضرورة تعديلها.
- مواصلة رصد وتوثيق الانتهاكات المتعلقة بحرية التعبير، وإعداد تقارير دورية تُقدم للجهات الدولية والمحلية بهدف الضغط من أجل إصلاحات قانونية ملموسة.

المؤلفون: أحمد عوض وهديل القضاة